

دور التحرر المالي في تعزيز الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية - دراسة الحالة المالية والاقتصادية العراقية 2011-2021

The role of financial liberalization in promoting stability and financial and economic development - a study of the Iraqi financial and economic case 2012-2020

م. منافع عبدالمطلب احمد

Manafmanaf784@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار - كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث 2022/4/25 تاريخ قبول النشر 2022/6/12 تاريخ النشر 2022/8/1

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم التحرر المالي والاطلاع على واقع هذه التحرر المالي المتواجد في العراق والمتمثلة برفع القيود المالية والتدفقات النقدية من وإلى المصارف العراقية وتحديد الاثار التي تترتب على الاقتصاد العراقية ومستويات التنمية التي تنتج عن هذا التحرر المالي، ومن خلال الاطلاع على التقارير السنوية التي تنشر من قبل البنك المركزي العراقي ودراسة المؤشرات الاساسية للتحرر المالي، وقد استخدم الباحث أدوات احصائية مثل SPSS و 12 E views بغية التعرف على مستويات التحرر المالي في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بمؤشرات تحرير سعر الفائدة ومستويات التخفيض في الاحتياطي القانوني وعدد المصارف الاجنبية الداخلة الى العراق ومستويات التخفيض في ضوابط الائتمان للفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2012 ولغاية عام 2020 والاثار الناجم عن التحرر المالي في بعض من مجالات التنمية المالية والاقتصادية والمتمثلة بمستوى الدين العام الى الناتج المحلي ومستوى عجز الموازنة الى الناتج المحلي ومستويات السيولة النقدية ونسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي واخيراً سعر صرف الدينار العراقي وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة ومن ابرزها ان انظمة الكبح المالي قد رفعت بنسبة كبيرة وان مستويات التحرر المالي في نمو وبنسب مقبولة ولكنها بحاجة الى وضع مجموعة من القوانين والانظمة لكي تأتي بنتائج مقبولة اضافة الى تقليل حالات التشوه المالي الناتج عن التحرر المالي والاستفادة من تجارب الدول المتقدم اضافة الى تجارب بعض الدول النامية والتي انعكست تجاربهم في التحرر المالي بشكل أفضل على مستويات التنمية الاقتصادية، اصف الى هذا ضرورة وضع مجموعة من القيود والضوابط للسيطرة بشكل مثالي على عمليات التحرر المالي وجني ثمارها وتجنب المخاطر التي تتجم عنها والتي تتجسد بصور تهريب وغسيل الاموال والفساد المالي.

الكلمات المفتاحية : التحرر المالي، التنمية المالية ، الكبح المالي، الدين الخارجي، عجز الموازنة، سعر الصرف، الناتج المحلي

Abstract:

The study aimed to identify the concept of financial liberation and see the reality of this financial liberation that exists in Iraq, which is represented in lifting financial restrictions and cash flows to and from Iraqi banks and determining the effects that have on the Iraqi economy and the levels of development that result from this financial liberation, and through reviewing the annual reports that Published by the Central Bank of Iraq and

studying the basic indicators of financial liberalization. The researcher used statistical tools such as SPSS and E views 12 in order to identify the levels of financial liberalization in the Iraqi economy represented by the indicators of interest rate liberalization, levels of reduction in the legal reserve, the number of foreign banks entering Iraq and levels of reduction in the credit controls for the time period from 2012 to 2020 and the impact of financial liberalization in some areas of financial and economic development, represented by the level of public debt to GDP, the level of budget deficit to GDP, levels of cash flow, the ratio of private credit to GDP, and finally the exchange rate of the dinar. The study reached several results and the most prominent of them is that the financial restraint systems have increased by a large percentage and that the levels of financial liberalization are growing and at acceptable rates, but they need to put in place a set of laws and regulations in order to bring acceptable results in addition to reducing the cases of financial distortion resulting from financial liberalization and benefiting from the experiences of developed countries in addition to the experiences of some countries. The developing ones, whose experiences in financial liberalization are better reflected on the levels of economic development, add to this the necessity of setting a set of restrictions and controls to ideally control the financial liberalization processes and reap its fruits and avoid the risks that result from it, which is embodied in the forms of smuggling, money laundering and financial corruption.

KEY WORD: Financial liberalization, financial development, financial Repression, external debt, budget deficit, exchange rate, Gross Domestic Product GDP

المبحث الاول: منهجية الدراسة

المقدمة

منذ أوائل عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد النظام المالي العالمي تغيرات واسعة وقفزت متسارعة في النظام المالي، فبينما كانت الانظمة السياسية تمارس أدوارا كبيرة في أنظمتها المالية وعدم السماح بدخول وخروج المصارف الاجنبية والمحلية وغيرها من السياسات والتي كانت تسمى بسياسة الكبح المالي (Financial Repression)، اضافة الى ذلك فإن الازمات المالية التي سادت بين الاقتصاديات المتقدمة ومنها ازمة الرهن العقاري 2008 قضت على مقولة ان الازمات المالية هي ظواهر تؤثر فقط على الاقتصاديات الناشئة.

وفي خضم الازمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة والتي واجهتها الدول النامية والمتقدمة كلاً على حدٍ سواء فأنها قد كشفت بصورة أكبر جوانب الضعف المتأصلة في المؤسسات المالية ويمثل التصدي لها في التحول من سياسة الكبح المالي إلى التحرير المالي متبعة في ذلك النماذج التي قدمت من قبل كلاً من (McKinnon & Shaw) في عام 1973 على النحو الذي فرضته العولمة، وكان ذلك يتم عادة كجزء من برامج تحقيق الاستقرار المالي والتكليف الهيكلي.

ونتيجة لكل ما سبق وجد مفهوم التحرير المالي كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً والتي تقوم على مبدأ فتح الاسواق والشركات الاجنبية على بعضها وتنشيط الميادين المصرفية متمثلة بأنشطة التأمين والاوراق المالية وشركات الاستثمار وغيرها من الانشطة المالية والمصرفية المختلفة، وهنا لا بد من الإشارة الى ان هنالك العديد من المكاسب التي تحققت اقتصاديات الدول التي تتبنى معايير التحرير المالي ولكنها في نفس الوقت قد تتعرض الى الكثير من المشاكل والتشوهات المالية والاقتصادية اذا لم يتم تطبيقها بالشكل الصحيح والمناسب.

وطبقاً لما سبق ذكره وللقيام بعملية تغطية الموضوع بالشكل المناسب فقد تم تقسيم البحث الى عدة مباحث، فتضمن المبحث الاول التأطير النظري لمفهوم التحرر المالي والاستقرار والتنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني والذي تمثل بالجانب التطبيقي والذي تناول مجموعة من البيانات التي تم تفسيرها وترجمتها الى مجموعة من النتائج، واخيراً تناول المبحث اهم الاستنتاجات وقدم مجموعة من التوصيات الخاص بموضوع البحث.

أهمية الدراسة

تتجسد اهمية البحث من العلاقة الجدلية ما بين التحرر المالي والاستقرار والتنمية الاقتصادية وخصوصاً بعد الانفتاح العالمي ومفهوم العولمة لما لها من دور كبير وانعكاسات على الدول التي تتبنى مبادئه ومعاييرها. أضف الى هذا التعرف على مستويات التحرر المالي الموجود في العراق ومستوى انعكاساته على الاقتصاد العراقي للفترة الزمنية محددة متمثلة من عام 2012 ولغاية 2021.

مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة الدراسة في تشخيص الآثار الايجابية والسلبية التي قد تنجم عن التحرر المالي لكن هنالك مجموعة من المعوقات وعلى راسها سياسة الكبت المالي والذي لا يزال مطبق في كثير من المفاصل الاقتصادية العراقية والتي تقف عائق امام تدفق الدين الخارجي اضافة الى المركزية في تحديد سعر الصرف وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تقف امام تطوير الناتج المحلي وبالتالي ينعكس على الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية.

فرضية الدراسة : يقوم البحث على ثلاث فرضيات اساسية وهي:

أولاً: تقديم أطار نظري عن التحرر المالي والاستقرار والتنمية المالية.

ثانياً: بيان مستويات الارتباط ما بين التحرر المالي والتنمية المالية.

ثالثاً: إظهار طبيعة ومستويات التحرر المالي في العراق وانعكاساته على الاستقرار والتنمية المالية.

رابعاً: تقديم النتائج التي يمكن من خلالها تحديد التثوهات المالية والمأخذ على حالة التحرر المالي في العراق اضافة الى تحديد الآثار الايجابية التي نتجت عنه.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على الاستعانة بمجموعة من الدراسات والبحوث والاوراق البحثية التي قدمت في كتاباتها عن التحرر المالي والاستقرار المالي والتي قام البحث بعرضها بأسلوب علمي ومنهجي منظم، أضف الى هذا فإن البحث قد اعتمد على المنهج التطبيقي وذلك من خلال جمع البيانات والتقارير السنوية التي تنشر من قبل بعض المصارف اضافة الى التقارير السنوية التي يتم نشرها من قبل البنك المركزي العراقي.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة

اتخذ البحث من الاقتصاد العراقي كأمودج للدراسة ولمدة الزمنية الممتدة (2012-2020).

المبحث الثاني: الاطار النظري

مفهوم ومؤشرات التحرر المالي

شهدت السنوات الأخيرة اندماجاً متزايداً للبلدان النامية في النظام المالي الدولي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى التحرير المالي الخارجي الواسع النطاق حيث قامت معظم هذه البلدان أيضاً بتحرير الواردات واعتمادها بشكل متزايد على الصادرات لتحقيق النمو، لكن درجة تدويل التمويل ذهبت إلى أبعد من التجارة، ففي الواقع، أن العديد من البلدان تكون حصة المعاملات ذات الخصائص الدولية في القطاع المالي أكبر بكثير من حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فنحن نعني بالتحرير المالي إجراءات السياسة التي تزيد من درجة السهولة التي يمكن للمقيمين من خلالها الحصول على الأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية ويمكن لغير المقيمين العمل في الأسواق المالية الوطنية، أي الانفتاح المالي ويمكن تمييز ثلاثة أنواع واسعة من المعاملات في هذا الصدد: (Yilmaz, 1998)

أولاً: المعاملات الداخلية: السماح للمقيمين بالاقتراض بحرية من الأسواق المالية الدولية، والسماح لغير المقيمين بالاستثمار بحرية في الأسواق المالية المحلية.

ثانياً: المعاملات الخارجية: السماح للمقيمين بتحويل رأس المال والاحتفاظ بالأصول المالية في الخارج، والسماح لغير المقيمين بإصدار الالتزامات والاقتراض في الأسواق المالية المحلية.

ثالثاً: المعاملات المحلية بالعملة الأجنبية: السماح بعلاقات المدين - الدائن بين المقيمين بالعملة الأجنبية مثل الودائع المصرفية والإقراض بالعملة الأجنبية.

أما بخصوص مؤشرات التحرر المالي فهناك العديد من المؤشرات للتحرر المالي ولكن يمكن تحديد أهم هذه المؤشرات والمتمثلة بإلغاء ضوابط اسعار الفائدة والغاء عوائق الدخول وضوابط الائتمان هذا على المستوى الداخلي للبلد أما على المستوى الخارجي فسيتمثل بتحرير سعر الصرف وفتح أسواق الأوراق المالية. (العبدلي و فاضل، 2018) وسيعتمد الباحث في قياس مستوى التحرر المالي على طريقة (FLI) التي أقرتها Leaven 2003 والتي يتم حسابها من خلال طريقة المكونات الأساسية (Principal Components Method) ووفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم الاعتماد على المكونات الأساسية الأولى للتحرر المالي لكل سنة (T) وذلك من خلال الجمع الجبري لمكونات المؤشرات والتي تمثل متغيرات التحرر المالي الموزونة (WF) لكل سنة، وفي الوقت ذاته يتم اعطاء اوزان (قيم) افتراضية لكل مكون من المكونات الأساسية للتحرر المالي وكل متغير يأخذ القيم 1 أو صفر اعتماداً على حالة التحرر المالي. (Apanard et al, 2008) ويضيف كلا من Arestis و Caner لمفهوم التحرر المالي على انه يتكون من تحرير حساب رأس المال للقطاع الاجنبي، والقطاع المالي المحلي، وقطاع البورصة التي ينظر إليها بشكل منفصل عن القطاع المالي المحلي، فيتم تحرير رأس المال من خلال اللوائح الخاصة بالاقتراض الخارجي من قبل المؤسسات المالية والشركات الغير مالية وفي أسواق اسعار الصرف المتعددة وضوابط تدفق رأس المال؛ اما المكون الثاني والثالث للتحرر المالي والمتمثل بتحرر النظام المالي المحلي ونظام البورصة فان النظام المالي المحرر بالكامل يتسم بعدم وجود ضوابط على معدلات الفائدة على الاقتراض والاقتراض وبالتأكيد عدم وجود ضوابط الائتمان، وكما يسمح للمستثمرين الاجانب بالاحتفاظ بأسهم محلية دون قيود. ووفقاً لما سبق يمكن

تعريف التحرر المالي على أنه التدابير الموجهة نحو تخفيف أو تفكيك الرقابة التنظيمية على الهياكل المؤسسية والادوات وأنشطة الوكلاء قطاعات مختلفة من القطاع المالي ويمكن ان تتعلق هذه التدابير باللوائح الداخلية أو الخارجية. (Ghosh، 2005)

- وفقاً لما سبق يمكن القول ان التحرر المالي يمر بالمراحل التالية: (بوزيان وشكوري، 2006)
- 1- الخطوة الاولى تتمثل في عملية الاصلاح والتي تتجسد بتحرير القطاع الحقيقي وذلك من خلال مجموعة من الاصلاحات الهيكلية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.
 - 2- المرحلة الثانية وتكون متجسدة بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع وفسح المجال للقطاع المصرفي الخاص.
 - 3- المرحلة الثالثة تتجسد بتحرير المال الخارجي وذلك من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية للأسواق المحلية إضافة الى الغاء القيود على الصرف الاجنبي.
- وسيتم اختيار مؤشرين والتي تعد من اهم مؤشرات التحرر المالي والمتمثلة بالاتي:

أولاً: التحرر المالي الداخلي

- 1- تخفيض متطلبات الاحتياطي : لقد كان الطابع السياسي هو المتحكم الاول بطبيعة التحرر المالي في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وكانت تشجع على زيادة الادخار المالي وذلك من خلال زيادة اسعار الفائدة الحقيقية، والسبب وراء ذلك بالقول ان سياسة الكبح المالي تعد خاضعة الى حد كبير للمساءلة عن اسباب ضعف الاداء الاقتصادي في الدول النامية وخاصة في عقد الستينات من القرن الماضي، حيث كانت وجهات نظر نظرياتهم ان الاربك والتشوه في النظم المالية مثل القروض منخفض الفائدة، وبرامج بالائتمان، اضافة الى الارتفاع بنسب الاحتياطي القانوني والتي تفرضه البنوك المحلية والمركزية على البنوك التجارية، سوف تقلل من نسب الادخار كما انها ستؤخر من تراكم راس المال، واطافة الى هذا وذاك فأن ارتفاع نسبة الاحتياطي على البنوك التجارية ستؤدي الى

- التهرب في عملية الوساطة.

- الارتفاع في اسعار الفائدة على الودائع المتواجدة في البنوك.

وان هذا سيؤدي الى الانخفاض من المعروض من الاموال القابلة للإقراض، كما اشار اصحاب هذا النظرية الى ان القضاء على هذه التشوهات ستؤدي الى تعميق النظام المالي وهذا ينعكس على تحفيز النمو الاقتصادي. (العبدلي و فاضل، 2017)

- 2- تحرير اسعار الفائدة: منذ عام 1996 اصبح هنالك توجه للدول النامية ومن ضمنها الدول العربية للإصلاح المالي، فعملت تلك الدول على تحرير اسعار الفائدة بصورة تدريجية لما له أثر في تحسين

قدرة القطاع المصرفي وذوره في تفعيل دور المدخرات المالية المحلية وهذا ينعكس على قوة الاقتصاد اضافة الى سلامة القطاع المصرفي.(الخطا، 2010)

- 3- رفع القيود ذات العلاقة بنشاط المؤسسات المالية والبنوك: ويتم ذلك من خلال اعطاء الحرية للبنوك في تحسين ادائها وخاصتاً في ظل الظروف الحالية ذات طابع المنافسة العالية. (الحسنكو، 2019)
- 4- تحرير المافسة المصرفية والمالية وهذا يتطلب الاخذ بمنهج الرقابة الغير مباشرة وكذلك الغاء القيود التي تقف حاجز امام انشاء مصارف اجنبية اضافة الى المحلية، ورفع الحواجز امام تسجيل الشركات والمستثمرين في سوق الاسهم واعطائهم كامل الحرية في تسعير الادوات المالية. (العكايشي و فاطمة، 2017)

ثانيا: التحرر المالي الخارجي

تتم إجراءات التحرر الخارجي وفقاً لما يلي: (العبدلي و فاضل، 2017)

- 1- تحرير أسعار الصرف: يتم ذلك من خلال رفع السيطرة على التحكم بأسعار الصرف من قبل الحكومة المركزية وتحديد اسعار الصرف وفقاً لمتغيرات قوى السوق.
- 2- تخفيف القيود التي تفرض على أسواق الأوراق المالية : ات فتح اسواق الاوراق المالية سينعكس على رفع كفاءة الاسواق المالية وذلك من خلال رفع الحواجز التي تقف امام دخول الشركات الاجنبية والمستثمرين الى الاسواق المحلية أو حتى الانسحاب منها.
- 3- فتح حساب راس المال: يتم ذلك من خلال اعطاء الحرية في انتقال الاموال من والى الاقتصاد المحلي، وخصوصاً الاسواق المالية، وهذا سيزيد من أملاك المحليين الى الأصول النقدية الاجنبية والحقيقية والمالية، اضافة الى السماح للأجانب من أملاك الاصول المحلية وامكانية التداول بها، أضف الى هذا السماح للمصارف المحلية من الاقتراض من الخارج.

فوائد ومخاطر التحرر المالي

تتجلى فائدة التحرر المالي في صورتين ، الاولى تتمثل بالتأثير الكمي والذي يتحلّى في مستويات اعلى من المدخرات والاستثمار في الاقتصاد، والفائدة الثانية تتمثل في تأثيره بالجودة وذلك من خلال تخصيص رؤوس الاموال بشكل اكثر كفاءة. (Abiad, et al، 2005) وان من الفوائد الاخرى للتحرر المالي انه يساعد على تقليل نسبة الفقر لما له دور في زيادة الموارد المالية للمحرومين سابقاً والى حد الذي تكون فيه مشكلة الفقر مرتبطة بنقص اليات تجانس الاستهلاك، فهناك مجال للتحرر المالي في المساعدة لتخفيف حدة الفقر ولكن شريطة ان يكون هنالك ادارة حقيقية وواعية لحقيقة التحرر المالي عند القيام بعمليات الاصلاح الاقتصادي، ففي بعض البلدان تم تحرير الاسواق المالية قبل الاوان وتسبب بازيمات اقتصادية حادة نتيجة عدم الدراية الكافية بالتحرر المالي وكانت لها انعكاسات كبيرة وقد ادت الى خسائر وتضرر لشريحة الفقراء في تلك المجتمعات. (Arestis & Caner، 2004)

يمكن للتحرر المالي ان تكون له انعكاسات ايجابية على اقتصاديات الدول وذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة وخفض نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك اضافة الى استعمال الادوات الغير المباشرة في السياسة النقدية، وهنا لا بد من الاشارة لجني ثمار التحرر المالي يجب توفير عوامل مساندة لضمان نجاح عملية التحرر المالي، وفي حال عدم توفرها فانها ستولد ازمات اقتصادية حادة تؤدي الى نتائج سلبية وازمات كبيرة وافضل مثال على ذلك أزمة المكسيك وازمة دول جنوب شرق اسيا، مع هذا فمن اهم المكاسب التي تجنيها اقتصاديات الدول من التحرر المالي تتمثل ، تحسين السياسة النقدية، تخفيض تكلفة راس المال، رفع كفاءة القطاع المالي، رفع معدلات الفائدة الحقيقية واخيراً الحد من خروج الاموال المحلية الى الخارج وتحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية.(عمر،2020)

تفترض الأدبيات تقليدياً أن التحرير المالي هو المحدد الرئيسي للأزمات المصرفية، وتسلب مجموعة من الأدبيات النظرية بنمذجة العلاقة بين التحرير المالي ومخاطر البنوك من خلال الزيادات في المنافسة المصرفية وفقاً لوجهة النظر التقليدية "هشاشة المنافسة" وتشير وجهة النظر هذه إلى أن زيادة المنافسة المصرفية تؤدي إلى تآكل قوة السوق، وتقلل هوامش الربح، وبالتالي تقلل من قيمة ميثاق البنوك ومن وجهة النظر التجريبية بينت العديد من الدراسات العلاقة المباشرة بين المنافسة واستقرار البنوك وتشير النتائج التي حصلت عليها مجموعة من الدراسات ذات العلاقة والتي طبقت على ثمان دول من أمريكا اللاتينية كيف أن ارتفاع مستوى المنافسة في قطاعاتها المصرفية يزيد من المخاطرة المصرفية، وباستخدام مؤشر ليرنر كوكيل لقوة السوق المصرفية حصل على نتائج مماثلة لإسبانيا وستون دولة نامية وان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من دول وسط وشرق أوروبا ، كما أن الأنظمة المصرفية التي تضع قيود على الدخول وذات نشاط اقل تكون أكثر قدرة على المنافسة وبالتالي فإن التحرير المالي أدى إلى زيادة المنافسة بين البنوك ، فإنه سيزيد من المجازفة التي تتعرض لها البنوك.(Elena & Francisco, 2012)

كما ان التحرير المالي قد يؤثر على مخاطر البنك من خلال قنوات أخرى بصرف النظر عن المنافسة المصرفية وعادة ما ينطوي التحرير المالي على تخفيض أو إزالة الضوابط المفروضة على تحركات رأس المال الدولية وهذا يفتح الباب أمام الوسطاء الماليين لتحمل مخاطر الصرف الأجنبي عن طريق جمع الأموال بالعملة الأجنبية في الأسواق الدولية وإقراضها للمقرضين المحليين، كما أن أزمات العملة غالباً ما تسبق الأزمات المصرفية، علاوة على ذلك فإن عدم تناسق المعلومات في الأسواق المالية يكون أكبر عندما تتم المعاملات بين وكلاء مفصولين بمسافات مادية وثقافية وقد تؤدي تخفيف القيود على الأنشطة المصرفية إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك. (Stiglitz، 2000)

اما مخاطر التحرير المالي فتكشف الكثير من الأدبيات العلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية وهي سبب في تكوين الأزمات المالية المحلية (انهيار البنوك) أو خارجية (أزمات ميزان المدفوعات) ، أو كليهما (أزمات مزدوجتان)، وهناك سؤالان متلازمان: هل القيود المالية ، الداخلية والخارجية ، تؤثر على احتمالية حدوث أزمة، تتعلق هذه الاجابة بدور القيود المالية الحالية ، ولكن ماذا عن ازلتها وتحريرها؟ يبدو أن الأدلة تتقارب مع الرأي القائل بأن التحرير يساهم في كل من أزمات البنوك والعملات وخصوصاً في البلدان المتقدمة، فمع وجود ضوابط رأس المال يقلل من احتمالية حدوث أزمة في العملة، يفتح التحرير المالي المحلي إمكانيات جديدة للقطاع المصرفي والمالي ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى المزيد من المخاطرة. في حالة عدم وجود إشراف وتنظيم مناسبين ، قد تصبح المخاطرة مفرطة، فعندما يتم رفع القيود الخارجية، غالباً ما تظهر المراكز الخارجية المفتوحة وتصبح كبيرة

جذاً مع تدفق رأس المال، مما يخلق حالة من الضعف الشديد وفقاً لما أظهرته الأدبيات ذات الصلة عن تدفقات رأس المال الوافدة أن التدفقات الكبيرة الوافدة تميل إلى أن تتبعها تدفقات خارجية مفاجئة لها تأثير كبير على سعر الصرف.(Charles،2001)

وهنا لا بد من الإشارة الى التحرر المالي سيؤدي الى المزيد من الهشاشة المالية، أذ أن المصارف تواجه الكثير من الفرص والذي يعرضها في نفس الوقت الى المزيد من المخاطر، وتزداد نسبة الهشاشة عندما يعاني النظام المالي بالتراخي في التنظيم والاشراف وتآكل رؤوس أموال المصارف والضمانات الضمنية والصريحة، وفي اغلب الاحيان فأن الازمات المصرفية عادة ما تضرب البلدان المتحررة مالياً، ولكن اذا ما تم السيطرة على الخصائص الاساسية والتي تتجسد بالنية والبيئة المؤسسية القوية والسليمة فأن هذا سيخفف من الاثار والتبعات السلبية للتحرر المالي (Zistler، 2010)

مراحل ومستويات التحرر المالي

قدمت الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي ركزت على مستويات التحرر المالي " The Sequences Of Financial Liberalization" ولكن تعد الدراسة الاكثر شمولاً تلك الدراسة التي قدمت من قبل Kaminsky & Schmukler (2003) حيث عملت هذه الدراسة على تقديم عرض شامل لمستويات التحرر المالي في العديد من الدول المتقدمة والنامية والتي اتخذت الدراسة منها 28 دولة للفترة الزمنية ما بين 1993 ولغاية 2003، فوضحت تلك الدراسة ان الدول الكبرى اقتصادياً والمتمثلة بـ (الولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا وفرنسا واليابان، و انكلترا وايطاليا واليابان) أو ما يطلق عليها بـ G-7، قد تحررت في اسواق الاسهم أولاً، ألا ان الدول الاوربية المتبقية انتهجت خطط واستراتيجيات مزيجه لأنها قد قللت من انظمة التحكم المركزي اولاً، والبعض الآخر من الدول الاوربية قد حررت اسواق الاسهم أولاً، والنتيجة كانت تحرير الاسواق المالية المحلية، أما البلدان النامية والمتمثل ببعضها دول أمريكا اللاتينية فأنها حررت قطاعاتها المحلية كخطوة أولاً ولحققتها دول شرق آسيا والتي اتبعت خطط واستراتيجيات مزيجية، وهنا لا بد من الإشارة بأن الدول المتقدمة كانت أكثر انسيابية أذا ما قورنت بالدول النامية، والدول التي بدأت بتحرير أسواق الاسهم كانت قد أتمت عملية التحرر بشكل اسرع (Kaminsky & Schmukler، 2003)، ويضيف كلا من Nihal & Yan Wang (2004) بأن مجمل القيود التي وضعت على الشركات المالية في قارة اسيا كانت له انعكاسات سلبية تمثلت ببطء الخدمات المالية إضافة الى كونها ذات تكاليف مرتفعة.

الاجراءات المطلوبة للتحرر المالي

يتضمن التحرر المالي الداخلي عادة كل او بعض الاجراءات التالية ولكن بدرجات متفاوتة ما بين كل بلد واخر: (Ghosh، 2005)

- 1- تخفيض وازالة الضوابط المفروضة على اسعار الفائدة أو معدلات العائد التي يفرضها الوكلاء الماليون.
- 2- انسحاب الدولة من نشاط الوساطة المالية مع تحويل بنوك التنمية الى بنوك نظامية وخصخصة النظام المصرفي المملوك للقطاع العام.

- 3- تسهيل شروط مشاركة كل من الشركاء والمستثمرون في سوق الاوراق المالية عن طريق تخفيف شروط الادراج أو إلغائها وذلك من خلال توفير الحرية في تسعير الاصدارات الجديدة.
- 4- تقليص الضوابط على الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها الوكلاء الماليون ، وعلى وجه التحديد ، تحطيم "الجدار الصيني" بين الأنشطة المصرفية وغير المصرفية. سعت معظم الأنظمة المالية الخاضعة للتنظيم إلى الفصل بين مختلف قطاعات القطاع المالي مثل البنوك ، والخدمات المصرفية التجارية ، وأعمال الصناديق المشتركة ، والتأمين.

ويضيف عمر (2020) المتطلبات التالية لتطبيق التحرر المالي والمتمثلة بـ:

- 1- تحرير اسعار الفائدة وازاحة القيود المفروضة عليها لكي تتحد وفقاً لآليات العرض والطلب.
- 2- التخلص من جميع اشكال تخصيص الائتمان أدارياً.
- 3- حرية الدخول والخروج لجميع عمليات الوساطة المالية.
- 4- تطوير الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة بعمليات السوق المفتوحة بغية التأثير على المعروض النقدي.
- 5- إزالة الضوابط المفروضة على حساب راس المال بميزان المدفوعات وقابلية العملة للتحويل.
- 6- بناء قاعدة تشريعية ومالية قوية.

أما عن شروط تحقيق مكاسب التحرر المالي فإنه يتطلب توفر العديد من الشروط أهمها: (فخري و قادر،

2016)

أولاً: استقرار معدلات التضخم.

ثانياً: توفير قطاع مالي كفوء .

ثالثاً: بناء بيئة مؤسسية وقانونية ملائمة لحفظ حقوق الملكية.

رابعاً: اتيار التسلسل التدريجي في عمليات التحرر المالي.

ثالثاً : مفهوم التنمية المالية والاقتصادية

ان موضع التطور المالي والتنمية الاقتصادية من المواضيع الاقتصادية شديدة الاهمية والتي اثير النقاش والجدال بها بشكل كبير حول العلاقة السببية فيما اذا ما كان التطور المالي هو من يسبب التنمية الاقتصادية أو العكس وهذا النقاش لم يحسم بعد والسبب في ذلك لأن مفهوم التنمية المالية والاقتصادية احد المفاهيم المعقدة ومتعدد الابعاد التي يتكون منها (دريبي، 2019) وهذا ما يجعل الموضوع صعب تحديده في مفهوم واحد ومحدد، ومع هذا سنحاول تقديم عدة مفاهيم سعياً وراء تقديم اوسع تغطية لكافة جوانبه، فتعرف التنمية المالية على انها مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية التي تقديم وساطة مالية فعالة، مضافاً عليه التوسع في التعبئة المالية والخدمات المالية، وبمعنى اخر تعرف على انها العملية التي ينتج عنها تحسن في الكم والكيف وفعالية الخدمات المالية متمثلة بالوساطات المالية ما بين المدخرين والمستثمرين، والمقرض والمقترض، ويشجع على التوجيه المثالي للاستثمارات

والاموال المدخرة، أما التنمية الاقتصادية فهو مفهوم يركز على التغيير في الكم الذي يتعلق بزيادة الناتج المحلي الفعلي خلال فترة زمنية، على ان تكون هذه الزيادة فعلية وذلك بعد استبعاد معدل التضخم.(ماردين، 2021) وفي العقود الاخيرة، هناك مجموعة متزايدة من الأدلة التي تشير إلى أن البلدان التي لديها أنظمة مالية أفضل تطوراً - والتي يتم الحصول عليها في الغالب من خلال مقاييس العمق المالي والكفاءة المالية، تشهد نمواً اقتصادياً أسرع وقد تم تأكيد هذه النتائج أيضاً من خلال عدد كبير من الابحاث إلى أن تطوير القطاع المالي يساعد على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة ونمو الإنتاجية بدلاً من حجم الاستثمار أو تعبئة المدخرات علاوة على ذلك ، تظهر دراسات السلاسل الزمنية عبر البلدان أن التحرير المالي يعزز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين تخصيص الموارد ومعدل الاستثمار.(Asli، 2006)

مؤشرات التنمية المالي والاقتصادية

أولاً: معدل الدين العام: يعرف الدين العام على انه المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من الاسواق الخارجية او الداخلية أو كليهما والتي تتعهد الدولة المقترضة بسداده خلال فترة معينة مقابل فائدة محددة ومتفق عليها مسبقاً ما بين الاطراف. (شلال، 2020) وهذا لا يبتعد كثيراً عن تعريف رشيد واخرون (2020) عندما عرفه على انه اي الدين العام او الدين الحكومي (Public Dept) او الدين السيادي (Sovereign Dept) على انه مجموع ما حصلت عليه الدولة من قروض داخلية وخارجية مقابل فوائد محددة.

ثانياً: عجز الموازنة: يعرف عجز الموازنة على انه عدم وجود اتزان ما بين طرفي الموازنة والمتمثلة بالنفقات العامة مقابل الإيرادات العامة، وهنا لا بد من الإشارة الى ان عجز الموازنة لا يشير الى وجود خطأ معين في اعداد الموازنة ولكنه يشير الى ان هنالك ظروف اقتصادية تفرض على الدولة والتي تجبرها على زيادة كفة النفقات بما يفوق كفة الإيرادات، ويمكن تحديد اهم مسببات زيادة النفقات بالاتي: (عبد الامير واخرون، 2020)

1- اثار التضخم الاقتصادي

2- تراكم النفقات او الاتساع في الانفاق العسكري.

3- الزيادة في المدفوعات التحويلية لأغراض تمويل الخدمات الاجتماعية واعانات البطالة.

4- عدم تحويل فلسفة الترشيح من الواقع النظري الى الواقع العملي، وهذا يؤدي الى هدر الاموال المنفقة من قبل الدولة مقابل الانخفاض في تنفيذ المشاريع .

5- اتباع الدولة لسياسات غير صحيحة في معالجة الازمات والتحديات الاقتصادية.

6- تفشي الفساد الحكومي وما ينتج عنه من اثار وخيمة والتي تتجسد بعدة صور ومن ابرزها العجز في الموازنة العامة.

ثالثاً: السيولة النقدية ونسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي: تعد السيولة النقدية مؤشر يستند على نسبة النقد مقابل الناتج المحلي الاجمالي، والذي يعد من المقاييس المهمة في معرفة العمق المالي، وعادة ما تستخدم الدول المتقدمة مقاييس اوس للصد المالي والذي يشير الى وجود ابتكارات حديثة في الهندسة المالية. اما نسبة الائتمان الخاص فهو يمثل الكمية الحقيقية من الاموال التي لها ارتباط مباشر بالاستثمار والنمو وعادة ما يتم احتسابها من خلال (أجمالي

الائتمان المقدم للقطاع الخاص / GDP * 100)، علماً أن الارتفاع في نسبة الائتمان الخاص يشير الى المزيد من الخدمات المالية أضافة الى التحسن في الوساطة المالية والعكس صحيح.(حسين و حمدان، 2020)

رابعاً: سعر صرف: يعرف سعر الصرف على انه النسبة التي يتم على ضوئها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية مقابل الوحدات النقدية الاجنبية، وبتعبير اخر السعر الذي يمكن على ضوئه بيع او شراء العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية في الاسواق الحرة وعادة ما يحدد على اساس قوى العرض والطلب او على اساس ما يفرض البنك المركزي لذلك البلد.(عيسى، 2016). كما ان يعرف سعر الصرف على انه سعر إحدى العملات معبراً عنه بعملة أخرى أو مجموعة من العملات، بالنسبة للاقتصادات الصغيرة المفتوحة التي تشارك بنشاط في التجارة الدولية ، يعتبر سعر الصرف متغيراً اقتصادياً مهماً، حيث تؤثر تحركات سعر الصرف على قرارات الأفراد والشركات والحكومة وهذا يؤثر على النشاط الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات. (Adam، 2018)

الأسلوب المتبع في بناء مؤشرات التحرر المالي

سيستخدم البحث الطريقة التي قدمت من قبل كابروا وآخرون (2000 Capprio, et al) اضافة الى طريقة وليفان (Leaven، 2003) والتي تستند على أسلوب المكونات الثلاث Principal Components Method في حساب مؤشرات التحرر المالي (FLI) وهي اختصار financial Liberalization Index وطبقاً لهذه الطريقة سيتم اعطاء القيم الاتية ووفقاً لما يلي: (2003،Caprio)

1- أعطاء الرمز (t) لكل سنة من سنوات التحرر المالي ويتم ذلك من خلال الجمع الجبري لمكونات متغيرات التحرر المالي الموزونة (Wi).

2- أعطاء قيم أفتراضية لكل متغير، ويأخذ قيم من 0 الى 1 وذلك بالاعتماد على حالة التحرر المالي التي وصلت اليها السياسة الخاصة بالتحرر المالي للبلد المعني (متحررة أو غير متحررة) وتعد مرحلة ذات مستوى واحد. وينتج عنها القيم الاتية:

1- نظام مالي محرر كلياً وتعطى قيمة (1).

2- نظام مالي غير محرر وتعطى قيمة (0).

3- مرحلة التحرر ذات مستويات اثنان فإن المرحلة الاولى تعطى قيمة (0.5) والمستوى الثاني تعطى قيمة (1)

4- مرحلة التحرر بثلاث مستويات فتعطى قيمة (0,33) للمستوى الاول، وقيمة (0,66) للمرحلة الثانية،

والمرحلة الثالثة والاخير تعطى قيمة (1).

وسيستخدم الباحث على اربع مكونات أساسية للتحرر المالي والتي ستأخذ الرموز الآتية: (A, B , C, D) وعليه فإن المؤشر المالي للتحرر لكل سنة سترمز له (t) كما ذكرنا ذلك سلفاً، ويمكن احتساب التحرر المالي من خلال المعادلة الاتية:

$$FLI = W1 At + W2 Bt + W3 Ct + W3 Dt$$

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

من خلال الاطلاع وجمع البيانات من خلال الدراسات السابقة والتقارير السنوية والتي تنشر سنوياً من قبل البنك المركزي العراقي استحصل الباحث على نتائج يبين فيها مستويات التحرر المالي المتواجد في الاقتصاد العراقي وكما مبين من الجدول ادناه:

جدول رقم (1) مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة (2012-2021)

السنة	تحرير سعر الفائدة	تخفيض الاحتياطي القانوني	دخول المصارف الاجنبية	تخفيض ضوابط الائتمان	مؤشرات التحرر المالي
	A	B	C	D	FLI
2012	1.994	16.484	1.715	1.836	22.029
2013	1.994	16.484	1.715	1.836	22.029
2014	1.994	16.484	1.715	1.836	22.029
2015	1.994	16.484	1.715	1.836	22.029
2016	1.994	16.484	1.715	1.836	22.029
2017	1.994	16.484	1.715	1.836	22.029
2018	2.223	16.484	1.715	1.836	22.258
2019	2.223	12.728	1.715	1.836	18.502
2020	2.354	10.624	1.715	1.836	16.529

المصدر: اعداد الباحث وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 12EViews

العلاقة ما بين التحرر المالي و التنمية والاستقرار المالي هنالك العديد من المعايير التي تستخدم في قياس وتقييم نجاح سياسة التحرر المالي وسيستخدم البحث مقياس Klein & Olivei (2008) وسيتم اعطاء الرموز التالية لكل مؤشر وكما يلي:

- 1- العمق المالي M_2
- 2- الودائع المصرفية NB
- 3- الودائع المالية الكلية INT
- 4- معدل الفائدة الحقيقي GDP
- 5- التحرر المالي FLI

وان النظرية الاقتصادية تقوم على الفرضية القائمة على العلاقة الموجبة ما بين متغيرات الدراسة

$$\frac{\frac{\partial RGDP}{\partial M_2/GDP}}{\frac{\partial RGDP}{\partial INT}} > 0$$

$$\frac{\frac{\partial RGDP}{\partial INT}}{\frac{\partial RGDP}{\partial NB}} > 0$$

الرموز لمتغيرات الدراسة

أولاً: $EGD(Y)$ والذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي والذي يعكس نسبة النمو الاقتصادي اخذاً بنظر الاعتبار مستويات التضخم في البلد.

ثانياً: $M_2/GDP * X_1$ والذي يمثل نسبة السيولة والذي يعطي انعكاس لصورة النقود في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: $(NB X_3)$ والذي يمثل نسبة اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي النقد المصرفي.

نتائج الاختبار

تم استخدام برنامج ال SPSS للدالة اللوغاريتمية وكانت النتائج مبينا بالجدول الاتي:

جدول رقم (2)

نتائج الاختبار لمعادلة الانحدار

	Coef	SE	T	P	R ²	DW	F	P
B ₀	7.02	0.04	6.23	0.00	61%	1.2	62.01	0.000
B ₁	0.12	0.12	1.21	0.2				
B ₂	0.18	0.01	1.34	0.01				
B ₃	0.34	0.03	4.11	0.01				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

ووفقاً للجدول رقم (2) يمكن الإشارة الى اهم نتائج الاختبار بالاتي:

- 1- وجود معدل ارتباط في النموذج بمستوى مقبول $DW=1.2$
- 2- القيمة المعنوية المحتسبة (F) للنموذج 62.01.
- 3- قيمة المعلمة B₁ الى ان المتغير المعتمد بنسبة 100% حينما يتغير المتغير التابع والمفسر $M_2/GDP \times X_1$ بمقدار 0.12.
- 4- قيمة المعلمة B₂ الى ان التغيير في المتغير بنسبة 100% حينما يتغير المتغير المفسر $INT \times X_2$ بـ 0.18.
- 5- قيمة المعلمة B₃ الى المتغير المعتمد بنسبة 100% حينما يتغير المتغير المفسر $NB \times X_3$ بـ 0.34.

الاثار المترتبة على التحرر المالي وفقاً لبعض المؤشرات المالية والاقتصادية

تم اختبار آثار التحرر المالي على الاستقرار والتنمية المالية أخذين بنظر الاعتبار لعدد من المؤشرات المالية والاقتصادية المهمة والمتمثلة بـ (الدين الخارجي الى الناتج المحلي، عجز الموازنة من الناتج المحلي، نسبة التضخم من الناتج المحلي) لعدد من السنوات والممتدة من عام 2011 ولغاية 2021 وتتجسد النتائج بالجدول التالي:

جدول رقم (3)

الاثار الايجابية للتحرر المالي وفقاً للمؤشرات المالية والاقتصادية

المؤشرات	فترة التحرر المالي
	2012-2020
الدين العام الى الناتج المحلي	36%

45%	عجز الموازنة من الناتج المحلي
5,2	السيولة النقدية ونسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي
مستقر نسبياً	سعر صرف الدينار العراقي

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على تقارير البنك المركزي العراقي

يتحكم تحليلنا التجريبي في إمكانية التجانس والسببية العكسية بين التحرر المالي والاستقرار والنمو المالي والاقتصادي، فنحن نعتبر أن التحرير المالي قد يؤثر على المنافسة المصرفية والمخاطر في وقت واحد مما يؤدي إلى تغييرات في مخاطر البنوك والذي ينعكس على الجانب المالي والاقتصادي للبلد من الناحية التنموية ومستويات الاستقرار المالي والاقتصادي.

بعض مؤشرات الاستقرار والنمو المالي والاقتصادي العراقي في ضل التحرير المالي للمدة (2012-2020) هنالك العديد من العوامل التي تقف امام التحرير المالي والتي تتمثل بمجموعة من القوانين والانظمة التي تتجسد بمفهوم الكبح المالي والتي تقف عائق امام المشاريع الاستثمارية لعدم وجود الحوافز والمزايا والتي تقف كجدار عازل لدخول الاستثمارات الاجنبية، وهذا ما دفع النظام المالي العراقي الى اجراء العديد من الاجراءات المتخذة في رفع القيود والحواجز المالية واجراءات اصلاحات مالية واجتماعية واقتصادية وخصوصاً بعد عام 2003، بغية جذب المزيد من الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، وفيما يلي ندرج الجدول الذي يوضح مجموعة من المؤشرات الاساسية التي توضح نسبة النمو المالي والاقتصادي وفقاً للمؤشرات المتمثلة بالتدفقات النقدية ونسبة الاستثمارات الاجنبية والناتج المحلي الاجمالي والمتمثلة بالجدول الاتي:

جدول رقم (4)

السنوات	التدفقات النقدية الخارجية (بالدولار)	الاستثمارات الاجنبية المباشرة	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المرتبط بالاستثمارات الخارجية
2012	23.72345	3921.2	6.8
2013	22.92342	3642.4	7.4
2014	14.13037	2816.9	3.5
2015	10.15383	2562.1	2.4
2016	15.13737	2231.0	4.6
2017	15.12922	3815.6	5.9
2018	14.91812	4126.2	4.1

2019	15.08179	3036.7	5.5
2020	11.093613	2142.4	4.6

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

يلاحظ من الجدول رقم (4) ان نسبة النمو المالي والاقتصادي العراقي للفترة 2012 وصولاً الى عام 2021 نسبة نمو مقبولة الى حد ما ولكن نلاحظ ان مستويات التنمية الاقتصادية والمالية في العراق ترتبط بشكل كبير بالأوضاع الامنية والسياسية التي يمر بها العراق، فمؤشرات الاستقرار والنمو تنخفض الى مستويات متدنية خلال الازمات الامنية والتي تمثلت 2014-2015 وترتفع بنسب مقبولة في السنوات التي تتميز بالاستقرار الامني، وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات التحوطية التي يمكنها من الحفاظ على مستويات النمو وبنسب ثابتة لا تتأثر بشكل كبير بالجوانب والاحداث الاستثنائية التي يمر بها العراق.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث الى عدت استنتاجات والمتمثلة بالاتي :

- 1- يؤثر التحرير المالي سلباً على استقرار البنوك ، ليس نتيجة للتغيرات في المنافسة المصرفية ، ولكن من خلال توسيع فرص المخاطرة، اضافة الى هذا فان التحرر المالي الحالي سيعزز حالة ما يسمى بالهشاشة المالية .
- 2- ضرورة قيام الحكومة بوضع مجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات من اجل لجم الفجوات الكبيرة المتواجدة في انظمة التحرر المالي الحالي والتي تساعد على انتشار بؤر الفساد المالي بدلا من تحقيق التنمية المالية والاقتصادية.
- 3- لا تزال هنالك بعض الانظمة والتعليمات التي تعزز مستويات الكبح المالي في الاقتصاد العراقي

التوصيات

- 1- التخلص من كافة الانظمة والقوانين التي تعزز الكبح المالي ولكن بشكل تدريجي ومدرّوس والاستفادة من تجارب بعض الدول النامية والتي تبنت انظمة التحرر المالي بشكل مناسب وصحيح.
- 2- ضرورة الاشراف على المصارف للمتابعة والتعديل بالشكل المناسب في عمليات التحرر المالي بما يضمن الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية.
- 3- على المؤسسات المالية سرعة التكيف مع كافة التغيرات المتسارعة في النظام المالي العالمي من اجل تحسين خدماتها وان تكون على استعداد لمواجهة الانفتاح المالي.

المصادر

أولاً: العربية

- 1- الحسنكو، رغد رياض (دور التحرر المالي في تعزيز العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية وللفترة من (2004-2016)) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 27، للعام 2019، ص6.
- 2- حسين، ابتسام علي و حمدان، بدر شحدة (التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثامنة عشر/ العدد السادس ولستون ، 2020، ص30.
- 3- الخياط، زهراء صالح (دور التحرر المالي في تعزيز الابداع المالي/ دراسة تحليلية نظرية) مجلة بحوث مستقبلية، العدد التاسع والعشرون والثلاثون، 2010، ص40.
- 4- دريبي، حيدر عباس (العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970-2013) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية - المجلد 18، العدد4، 2016، ص170.
- 5- رشيد، ايناس محمد و جمعة، احمد ابراهيم و محسن، ابراهيم حميد (تحليل أثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)) (مجلة الجامعة العراقية، العدد 3 ج52، ص369.
- 6- شلال، عمار عبد الهادي (أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية- العراق حالة دراسية- للمدة 2006-2017) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد28، للعام 2020، ص3.
- 7- عبد الامير، محمد حسن و حسين، أحمد ابراهيم و منصور، أمّنة محمد و داود، فاضل عباس و رشيد، حيدر خالد (دور التهرب الضريبي لأنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية دراسة تطبيقية) جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ المجلد (16) العدد (خاص) ج2/ 2020،(المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وأداره الازمات)، ص358.
- 8- العبدلي، سعد عبد نجم و فاضل، حميد طالب (تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015)) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 105، المجلد24، بحث مستل من رسالة ماجستير، 2018، ص388-394.
- 9- العكايشي، صاحب نعمة و فاطمة، سلام عبد (تأثير التحرر المالي في الاستثمار المصرفي الخاص في العراق للمدة 2004 - 2005) المجلة العراقية للعلوم الادارية والمجلد 13، العدد54، 2017، ص229.
- 10- عيسى، سعد صالح (أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي- دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012)) مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 12، المجلد 36، للعام 2016، ص247.

11- ماردين، محسوم فرج (أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) : دراسة تحليلية – اقتصادية) الجامعة السليمانية، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة الاكاديمية العلمية، العدد 27، العدد 126، ص520-521.

ثانياً: الاجنبية

- 1-Abiad, Abdul & Nienke, Omes & Kenichi, Ueda (The Quality Effect: Does Financial Liberalization Improve the Allocation of capital), international monetary fund, sixth Jacques Polak Annual Research Conference, 2005, p:2
- 2-Arestis, Philip & Caner, Asena (Financial Liberalization and Poverty: Channels of Influence) the levy Economicis institute of bard College, No 411, 2004,p:1.
- 3-Ghosh, Jayati (The Economic and Social Effects of Financial liberalization: A Primer for Developing Countries) DESA Working Paper No.4, 2005, p:2.
- 4-Charles, Wyploz (How Risky is Financial Liberalization in the Developing Countries) Center for international Development Harvard University, united nations conference on trade and development, No.14, 2001, p:3.
- 5-Apanard Angkinand & Wanvimol Sawangngoenyuan & Clas Wihlborg (Financial Liberatization and Banking Crises: A Cross-CountryAnalysis)2008,p:15-16, <http://ssrn.com/abstract=1305711>.
- 6-Charles W.smith & Smith Clifford & Skyes wilford (Management financial engineering and value maximizing) Revised Edition, 1990, P:109.
- 7-Elena Cubillas & Francisco Gonzalez (Financial Liberalization and Bank Risk-Taking International Evidence)P:7, 2012.
- 8-Stiglitz, J. (Capital Market Liberalization, Economic growth, and instability) World Development, 28 (6), 2000.
- 9-Kaminsky, Graciela L. & Sergio L. Schmuker (The Effects of Financial Liberalization) NBER Woring Paper No. 9787,2003, P:42.
- 10- Nihal Bayraktor and Yan Wang (Foreign Banking Entry, Performance of Domestic Bank the Sequence of Financial Liberalization) World Bank, 2004, P5.
- 11- Caprio, G. & Klingebiel, D (Episodes of Systemic and Borderial Financial Crises), World Bank, available at: http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/4692321107449512766/6480831108140788422/23456_Table_on_system_c_and-non-systemic_banking_crises_January_21_2003.pdf (accessed 03 September 2016).

- 12- Klein, M. W., Olivei, G. P. (Capital Account Liberalization , Financial Depth, and Economic Growth, No. 7384. NBER Working Papers from National Bureau of Economic Research, Inc, 2008, <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2008.05.002>
- 13- Asli, Demirguc- Kunt (Finance and Economic Development: Policy Choices for Developing Countries) World Bank Policy Research Working Paper, Paper NO. 3955, PP: 2-3, Posted 20 Apr 2016,
- 14- Adam Hamiton (Understanding Exchange Rates and why they are Important) Reserve Bank of Australia, 2018, p:2.

BOOK

- 1- Yilmaz Akyuz(Financial Liberalization the key Issues) No: 56, p:27, 1983.
- 2- Zistler, Martin (Banking Crises, Determinants and crises Impact on Fiscal cost and Economic Output, Master's Thesis, Finance, Department of Accounting and Finance, Aalto University School of Economics, 2010, p: 16-18.